

سلطنة عمان

Sultanate of Oman



سلطنة عمان

كلمة

سلطنة عمان

يلقيها

معالي يوسف بن علوي بن عبد الله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

أمام
الدورة الخامسة والخمسين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

١٦ سبتمبر ٢٠٠٠ م
نيويورك

Permanent Mission of Oman To The United Nations
866 UNITED NATIONS PLAZA, NEW YORK, N.Y. 10017
Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070



خطاب السلطنة أمام الدورة
الـ ٥٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٠م

معالي الرئيس هاري هونكري

أتقدم لمعاليكم بأصدق التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة الـ ٥٥ للجمعية الألفية للأمم المتحدة، إننا على ثقة بان ما تتمتعون به من خبرة ودراية بالمسائل الدولية ستكون خير عون لنا في إثراء مداولات هذه الدورة بما يحقق لها النجاح والخروج بأفضل النتائج، ونؤكد لكم استعداد وفد بلادنا للتعاون معكم لبلوغ الأهداف التي نتوخاها جميعاً.

وأود هنا أن أتوجه بالشكر والتقدير لسلفكم معالي ثيوبن جرييب - وزير خارجية جمهورية ناميبيا الصديقة - على إدارته الناجحة لأعمال الدورة الماضية، والتي تميزت بتأكيد الرغبة الصادقة في تفعيل وإثراء أعمال الجمعية العامة.

كما أود أن أعتنم هذه المناسبة لأتوجه لمعالي كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، بخالص التقدير على الجهود الدؤوبة والمسعى الحميدة التي يبذلها لتعزيز دور الأمم المتحدة والعمل على الارتقاء بأجهزتها لتواكب ما ينتظر منها في الألفية الثالثة.



إن سلطنة عمان ترحب بانضمام جمهورية توفالو إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة أمليين أن تثرى عضويتها جهود المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها هذا المحفل الدولي الهام و بما يلبي آمال و طموحات شعوب العالم.

معالي الرئيس :

بالأمس شخص قادتنا في مؤتمر قمة الألفية مجمل همومنا ومشاكلنا وتوصلوا ببصيرة نافذة إلى جملة من القيم والمبادئ السامية التي ستكون نبراساً للأجيال الحاضرة والمقبلة، نحو العيش في حياة آمنة مستقرة يسودها التعاون والسلام، وذلك لن يتحقق إلا إذا قطعنا على أنفسنا العهد بأن نجعل منها نهجا نفتقى أثره بكل جد.

معالي الرئيس :

إننا بصدد توديع قرن يحمل في ذاكرته الكثير من المآسي التي حلت بالإنسانية لأسباب طبيعية أو بشرية، كما حفل أيضا بالكثير من الجهود الخيرة التي أثمرت منجزات إيجابية كبرى لخير وصالح البشرية.

تتميز المرحلة التاريخية التي يمر بها عالمنا ونحن على مشارف الألفية الثالثة بالتقدم التكنولوجي الهائل، الذي فتح آفاقا رحبة



وفرصاً للنمو والتقدم، غير أن الظروف العالمية التي اتفق على تسميتها بالعولمة قد أحدثت مفارقات اقتصادية واجتماعية وسياسية على المستوى العالمي والمستوى الوطني، وهي تثير أمام الدول النامية العديد من الهواجس والتحديات التي يصعب التنبؤ بنتائجها، مما قد يجعلها عقبة حقيقية أمام طموحاتها في التنمية والتطور، وتحد من مساعيها نحو الاندماج بفاعلية في اقتصاد عالمي موحد.

معالي الرئيس :

إننا في سلطنة عمان نؤيد العولمة، إلا أن الإشارات والتوجهات الحالية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية تشير إلى تكتل أصحاب المصالح الكبيرة بهدف استخدام هذه المنظمة كألية لمصالحهم، وفتح أسواق الدول النامية لتجارتهم واستهداف مواردها واستنزاف ثرواتها الطبيعية دون مبالاة بالآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية. وإن من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم توصل مؤتمر سيائل الشهير إلى النتائج المرجوة هو تكتل ما يقارب من ٢٠ دولة داخل المنظمة لفرض فلسفتها على العالم بأسره. إن هذا الأسلوب مازال يقوم على مبادئ قديمة من سياسة التمييز والانتقائية، مما يوحي بظهور صراع خفي بين الدول المختلفة، فإذا ما تحولت المنظمة إلى حلبة للصراع فإن العولمة وحرية التجارة لن تكون قادرة على الاستجابة لمصالح الدول النامية. وإذا كان للدول النامية أن تعيش وتحافظ على حقوقها الأساسية فلا بد من أن تتال حصتها من ثمار هذه



العولمة، ولا بد من سن القوانين والأحكام ومواثيق الشرف بشكل متكافئ تنطبق على الجميع، لأن سيادة قانون الأقلية هو نقيض معتقدات الحكم الرشيد فلا بد من صياغة جديدة لمبادئ متطورة لضمان استخدام التقدم التكنولوجي الذي لا شك في أنه سوف يشهد تقدماً هائلاً في القرن الجديد ونظم القيم الجديدة في تحقيق الرفاهية والتنمية للجميع.

معالي الرئيس :

إن الاقتصاد العالمي إذ يواصل انتعاشه من أثر انتكاسي عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ م بسبب الانحسار الذي ضرب اقتصاديات الأسواق الناشئة، فإننا بحاجة ماسة إلى مضاعفة الجهود من أجل تجنب تكرار تلك الكارثة، وفي هذا الصدد نجد أن الدول الثمان الكبرى التي اجتمعت في أكيئاوا باليابان وجدت نفسها ملزمة في معالجة مشاكل العالم النامي، فالاعتمادات المالية التي أقرتها مجموعة الثمان لدليل ساطع على أن تقنية المعلومات المتطورة قد صممت بشكل لتكون حكرًا على البعض ولا يستطيع أن يصل إليها الآخرون، إلا وفق شروط صعبة وتكلفة باهضة، بيد أنه لا بد من الإشادة ببعض قرارات قمة أكيئاوا وبالذات الاعتمادات التي خصصت لمكافحة بعض الأمراض المستعصية والفتاكة.

إن قرار الدول الثمان بدعوة مشاركة مجموعة الـ ٧٧ ولأول مرة في مداولاتها لم يكن مناسبة احتفالية، بل دليل أكيد على



حجم الهوة الواسعة بين الدول النامية والمتقدمة. فقمّة اكينواوا تعرضت بالفعل لحل مشاكل دول العالم النامي وبالذات مشكلة أعباء الديون التي يجب أن تسقط نهائياً ومن إعادة النظر في سياسات صندوق النقد الدولي واليات النقد الدولية وبوجه خاص تذبذب أسعار العملات الدولية التي خلقت أوضاعاً اقتصادية خطيرة في الدول المتقدمة فما حال الدول ذات الاقتصاد الصغير التي عليها أن تقايض ثرواتها بعملات صعبة.

لقد تبذرت مكاسب النمو الاقتصادي الآسيوي بفعل تساقط وانخفاض العملات واحدة تلو الأخرى ويفعل ما يسمى بقوى السوق الحر، وتبخر ذلك الرخاء الذي حققته الآسيان عبر عقود من العمل الشاق، لذا فان الدول النامية لها كل الحق في أن تحطاط لنفسها من تكرار مثل ذلك الوضع.

معالي الرئيس :

نظراً لما تتمتع به الدول المطلة على المحيط الهندي من موارد طبيعية وموقع جغرافي بين قارات العالم الثلاث، ومن منطلق حرص بلادي الشديد على ما تمثله هذه المنطقة من أهمية كشریان اقتصادي هام لسائر الدول والشعوب المطلة عليه، فقد كان لسلطنة عُمان دور مناسب مع مجموعة من الدول في انشاء وتفعيل رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي. إن انطلاق هذا التجمع الوليد في خضم التكتلات الاقتصادية التي يعج بها العالم اليوم، يجسد الرغبة الأكيدة



للدول الأعضاء للنهوض بهذا التجمع الذي يتمتع بإمكانات كبيرة ويتطلع إلى صنع سوق ضخم.

وإيماناً من بلادي بأهمية التعاون الإقليمي في دفع عجلة التنمية وتبادل الخبرات في مختلف المجالات، فإننا نسعى إلى وضع اتفاقية لإنشاء هيئة إقليمية لمصائد الأسماك في المحيط الهندي. وإذ نتطلع إلى ترجمة واقعية للأهداف التي يقوم عليها إعلان الجمعية العامة لجعل منطقة المحيط الهندي منطقة أمن و سلام، فإننا نأمل أن ترى هذه المبادرة النور قريباً، لما في ذلك من فوائد جمة تخدم الاستقرار وتعزز التنمية في المنطقة.

معالي الرئيس :

إننا في سلطنة عمان اتخذنا السلام والحوار مبداءً ثابتاً منذ فجر النهضة العمانية المباركة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠م، لإيماننا بأن الحوار يكون القاعدة الطبيعية للتعامل مع كل أشكال القضايا الخلافية بين الحكومات والشعوب، ولإيماننا بأن البشرية على مدى التاريخ تسعى إلى تعزيز عوامل الثقة بالاتفاق على أفكار ايداعية تعمق وتوسع دوائر المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. إن طاولة الحوار تكون دوماً الملاذ الأنسب لتحقيق القدر الأكبر من النتائج للأمن والاستقرار بدلاً من الصراع والمواجهة.



إن انعقاد قمة كامب ديفيد الثلاثية للسلام في الشرق الأوسط تعتبر بحق خطوة سياسية في غاية الأهمية، وشجاعة نادرة، اتصف بها المجتمعون. ذلك أن هذه القمة فرضت على نفسها أن تناقش وتتفاوض في صلب القضايا الجوهرية للمرحلة النهائية بأسلوب متميز لم يتم من قبل وبوجه خاص حول مستقبل القدس الشريف. إننا نحيي بإعجاب وتقدير الدور التاريخي والجهود الكبيرة التي يبذلها فخامة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. فعلى الرغم من عدم إنجاز تلك القمة اتفاقاً نهائياً بين فلسطين وإسرائيل إلا أنها قد فتحت باب الحوار في أعقد القضايا التي حققت تقدماً وفهماً مهماً لأبعاد السلام وما يتعلق به من مشاعر روحية ووجدانية، فلا بد أن يكون الاتفاق عليها، لإرساء حجر الأساس لصرح السلام النهائي. وفي تقديرنا هناك تقدم ملموس وجلي من حيث وضوح مواقف كل طرف ومطالبه وقدرته على إنجاز تلك المهمة.

إننا نشعر بالثقة من أن استمرار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكافة الاتصالات على مختلف المستويات لهو الطريق المناسب والمسؤول للوصول إلى النتائج المرجوة لإقامة سلام عادل وشامل ونهائي. وأننا لنتطلع بثقة إلى المرحلة الثانية من المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالرعاية الأمريكية، فلقد أتاح الزمن للجميع فرصة تاريخية لإرساء قاعدة ثابتة للسلام.



إننا نؤكد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فلا يمكن إضفاء أي سيادة على القدس الشريف غير سيادة الدولة الفلسطينية من أجل تثبيت دعائم الأمن والسلام في المنطقة. ونتوقع من دولة إسرائيل أن تتفهم هذه الحقيقة والتي تعني بأن سيادة دولة فلسطين على القدس الشريف ستتيح للإسرائيليين كامل الحرية للوصول وممارسة شعائرهم بأمن وأطمئنان.

إننا نساند بصورة أساسية موقف الجمهورية العربية السورية الشقيقة في استعادة أراضيها حتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م، ونحث إسرائيل على استئناف المفاوضات على هذا المسار الهام وفق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى إسرائيل أن لا تشعر بتعرضها لمخاطر أمنية في المستقبل لأن السلام القائم على هذه المبادئ سواء مع سوريا أو فلسطين أو لبنان أو أي جار عربي سيؤسس علاقة شراكة فعالة للمصالح والمنافع المتبادلة، وهو بحد ذاته من أهم الضمانات لاستتباب الأمن والاستقرار المتبادل، أساسه التنمية الاقتصادية في ظل العولمة.

معالي الرئيس :

بالرغم من كل المحاولات الدولية والإقليمية الجادة للتخفيف من معاناة الشعب العراقي الشقيق فإن الحالة العامة في العراق



تزداد سوءاً من جراء الحظر الاقتصادي المفروض على العراق منذ عشر سنوات، لذا لا يمكننا إلا أن ندعو إلى وضع آلية لإنهاء الحصار ورفع الحظر الذي أثبت أن ضرراً واسعاً قد لحق بالعراق.

وعلى الرغم من أن سياسة العقوبات كانت آلية سياسية لضمان تنفيذ الحكومات لالتزاماتها بموجب قرارات الشرعية، إلا أن سياسة هذه الآلية قد تحولت إلى سلاح أضر بالحقوق الأساسية للشعوب والمجتمعات، وتتعارض ونصوص ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن هنا فإننا ندعو مجلس الأمن الدولي إلى تبني سياسات جديدة وآليات فعالة تحقق رفع الضرر عن البلدان المفروض عليها الحظر مثل العراق وليبيا والسودان. إن مجلس الأمن الدولي ووفقاً لمسؤولياته التي حددها الميثاق، لا بد أن يلعب دوراً إيجابياً موحداً للحفاظ على الأمن والاستقرار في ظل ظروف عالمية، تسعى إلى بلورة رؤيا جديدة من العولمة الاقتصادية. إن الآليات التي تخضع لسلطة مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق، لم تعد آليات إيجابية، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها مفتشو الأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل والتي نمرت فيها ما هو معلوم من الأسلحة العراقية، قد يكون كافياً للنظر من جديد في كيفية انتهاء هذه المأساة، ووضع آليات جديدة تمكن مجلس الأمن من الاستمرار في مراقبة تنفيذ العراق للقرارات الدولية، إلى جانب رفع العقوبات الاقتصادية، ذلك أن الأحكام تبنى على الجزم واليقين وليس على مجرد الظن والتخمين، فلا يمكن معاقبة شعب على



مجرد الريبة والشك، وعلى مجلس الأمن حماية شعب العراق من تدهور البيئة الإنسانية، وعلى الأمم المتحدة تقع مسؤولية تاريخية للتعاون مع العراق لتحجيم الضرر الواسع الذي قد يقع على شعبه مستقبلاً. ونتطلع أن يتعاون العراق بطريقة ايجابية يبين بها مصير أبناء الأشقاء الكويتيين اللذين مازالوا أسرى المجهول في العراق ولا يعرف مصيرهم حتى الآن.

معالي الرئيس :

إننا نثمن عالياً الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في إعداد تقريره السنوي، ومن الأهمية أن نستعد لقبني الرؤى لاعتماد هيكل الأمم المتحدة وبالذات مجلس الأمن لأنه أداتها الأساسية والذي من أولويات مهامه الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، فيجب النظر في توسيع عضويته ليعكس تمثيلاً عادلاً، وكذلك النظر في أنشطة الأمم المتحدة في مناطق التوتر والصراع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إننا نخشى أن تتحول الأمم المتحدة إلى طرف مباشر في الصراعات الإقليمية، مما سيترتب عليها التزامات مادية ومعنوية لا تستطيع الوفاء بهما، ولقد أشرنا قبل سنوات خلت إلى ضرورة تضافر الجهود الدولية المتمثلة في قيام الأمم المتحدة في مساندة المنظمات الإقليمية من أجل تحقيق السلام والتنمية.



معالي الرئيس:

لقد تفاقمت مشاكل القارة الأفريقية، وأصبح من الأهمية بمكان البحث عن أسباب تلك المشاكل التي تواجهها، لذلك فلا بد من أن يتضامن المجتمع الدولي وبشكل إيجابي وفعال وبضاعف الجهود لمجابهة المشاكل السياسية والأوضاع الصحية والاجتماعية المتفاقمة. إن على الأمم المتحدة أن تضع مخططاً محكماً تشارك وتساهم فيه كل الدول لتنمية أفريقيا بدلاً من أن تكون حلبة صراع للسيطرة على ثرواتها.

معالي الرئيس :

إننا أمام تحديات حقيقية ينبغي الاستعداد لها ومواجهتها بكل شجاعة إذا ما أردنا الانصراف إلى التنمية بكل جوانبها، لذا فنحن بحاجة إلى قرن وألفية يتميزان بتوازن سليم بين القيم المادية والموروث الإنساني من القيم الأخلاقية والروحية، نريد عالماً يحث فيه القوي على الضعيف ويعينه على اجتياز محضه، وبرنامج عملي لتحسين مستوى معيشة البشر أينما كانوا.

وشكراً معالي الرئيس

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته